Route Educational & Social Science Journal

Volume 6(6); June 2019

Artical History

Received/ Geliş	Accepted/ Kabul	Available Online/yayınlanma
13.05.2019	08.06.2019	15.06.2019.

The measures of Modernists in governing on the hadiths and compare it with the Hadiths Scholars rules

معايير الحداثيين في الحكم على الحديث ومقارنتها بضوابط المحدثين

أ.د.سليمان سليم ابراهيم

جامعة كؤيه– العراق

ملخص

هذا البحث عبارة عن دراسة استقرائية للمعايير التي اعتمد عليها الحداثيين في الحكم على الأحاديث قبولاً أو رداً من خلال قراءة كتبهم، وتحليل تلك المعايير من الناحية العلمية والمنهجية، وبيان مدى انضباطها وصلاحيتها، ثم مقارنتها بالضوابط التي اعتمدها علماء الحديث في الحكم على الأحاديث، مبيناً خصائصها ومميزاتها، وإبراز الفرق بين المنهجين، وبيان أيهما أصلح وأنسب وأدق للاعتماد عليها، لتعطي نتائج متفقة ومحددة وصحيحة، ثم ختمت البحث بأهم النتائج العلمية التي توصلت إليها.

Abstract

This research is an inductive study concerns about the measures on which depends the modernists in their judgment of the Hadiths acceptance or rejection through the reading of theirs books and to analyze those criteria from a scientific and methodological perspective and then to states its validity and organization so compare it with the criteria which is adopted by the hadiths scholars in governing on the hadiths and indicating theirs characteristics and features and to highlight the difference between the two approaches and to state which of them is adequate and appropriate and more accurate to be depended on, in order to give consistent, specific and correct results. So, the research is concluded with the most important scientific findings.

مقدمة:

بما أن السنة النبوية الشريفة تعدّ المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي فقد حضيت اهتماماً كبيراً منقطع النظير من قبل علماء الأمة بدءً من الصحابة الكرام والتابعين ومروراً بعلماء الحديث في عصر التدوين ومن ثم المتأخرين من حفاظ ونقاد الحديث وانتهاءً بالمعاصرين ممن تصدّوا لدراسة السنة روايةً ودرايةً، وسيبقى هذا الاهتمام وهذه الرعاية من قبل المخلصين من علماء الإسلام إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

ومن اطلع على جهود علماء الأمة قديماً وحديثاً سيرى الدقة العلمية والمنهجية التي تميزوا بها في نقدهم للحديث من خلال وضعهم للكثير من الضوابط والأسس والشروط التي يجب توفرها في الحديث لكي يكون صحيحاً مقبولاً، وهذه الضوابط شملت السند والمتن كما راعوا الملابسات والأحوال التي اقترنت بالحديث.

وكل من برزوا وتعمقوا في دراسة الحديث من أصوله ومصادره اتفقوا على تلك القواعد والضوابط التي وضعها علماء الحديث قديماً وحديثاً، إلاّ أننا وجدنا عبر العصور المختلفة من انحرف عن منهج أهل الحديث فابتدع معايير أخرى لثبوت الحديث، ولو نظرنا إليها لوجدناها جميعاً متعلقة بمتن ومضمون الحديث دون أدنى اعتبار لسند الحديث الموصل إلى لفظ الحديث، ومن هذه المعايير هي:-

1- موافقة الحديث لروح الإسلام.

2- موافقة الحديث للقيم العليا للمجتمع.

3- موافقة الحديث للذوق.

4- موافقة الحديث للواقع والأعراف السائدة.

5- موافقة الحديث للعقل.

6- موافقة الحديث للقوانين والأنظمة الدولية أو حقوق الإنسان أو حقوق المرأة.

7- موافقة الحديث للقرآن أو المبادئ العامة للشريعة.

فهذه المعايير وغيرها وضعها الحداثيون من العقلانيين والقرآنيين من المعاصرين ومن قبلهم من المستشرقين، فقد ردوا بها أحاديث كثيرة صحيحة عند علماء الحديث، وكما هو معلوم أن المعيار لابد أن يكون منضبطاً ومحدداً.

فمن هذا المنطلق جاءت فكرة الكتابة حول هذه المعايير ودراسة مدى انضباطها وهل تصلح لثبوت الأحاديث أو ردّها، ومن ثم مقارنتها مع الضوابط والأسس التي وضعها علماء الحديث قديماً، وقد سمّيت البحث بـ (معايير الحداثيين في الحكم على الحديث ومقارنتها بضوابط المحدثين).

واقتضت طبيعة البحث أن أقسمه على مبحثين، هي:-

المبحث الأول: المعايير التي وافق فيها الحداثيون المحدثين.

المبحث الثاني: المعايير التي خالف فيها الحداثيون المحدثين.

وخاتمة: فيها أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

الحداثة: هي منهج فكري أدبي علماني، مبني على عدة عقائد غربية ومذاهب فلسفية، يقوم على الثورة على الموروث ونقده وتفسيره بحسب وجهة نظر القارئ، وتهدف الحداثة إلى إلغاء مصادر الدين، وما صدر عنها من عقيدة وشريعة، وتحطيم كل القيم الدينية والأخلاقية والإنسانية بحجة أنها قديمة وموروثة لتبني الحياة على الإباحية والفوضى والغموض، وعدم المنطق، والغرائز الحيوانية، وذلك باسم الحرية، والنفاذ إلى أعماق الحياة. ينظر: (سليمان المصري النابلسي، بدون، ص3) و(الحارث فخري، 2013م، ص33).

والعقلانية كمصطلح يراد بها عموماً: المذهب الفلسفي الذي يرى أن كل موجود مردود إلى مبادئ عقلية، ويراد بها خصوصاً: الاعتداد بالعقل ضد الدين بمعنى عدم تقبل المعاني الدينية إلاّ إذا كانت مطابقة للمبادئ المنطقية. ينظر: (سعيد بن صالح الرقيب، 2011م، ص6).

والقرآنيون: هم الطائفة التي زعمت الاعتماد على القرآن وحده، وطرح السنة النبوية المطهرة، وأخذت تدعو إلى نحلتها بهمة ونشاط تحت رعاية الاستعمار الإنجليزي، وكان بداية ظهورها في الهند في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، ثم انتقلت إلى باكستان، ثم إلى غيرها. ينظر: (محمد مزروعة، 1412هـ،ص 432).

والمستشرقون: هم الذين يقومون بدراسة الإسلام والشعوب الإسلامية لخدمة أغراض التبشير من جهة، وخدمة أغراض الاستعمار الغربي لبلدان المسلمين من جهة أخرى، ولإعداد الدراسات اللازمة لمحاربة الاسلام وتحطيم الأمة الاسلامية. ينظر: (عماد الشربيني، 2008م، ص131).

المبحث الأول

المعايير التي وافق فيها الحداثيون المحدثين

إن الذي ينظر إلى المعايير التي اعتمدها الحداثيون في أحكامهم على الأحاديث يجدها على نوعين:

الأول: معايير موافقة لمعايير المحدثين مثل: موافقة الحديث لنصوص القرآن الكريم أو السنة الصحيحة أو مقتضى العقل أو المبادئ العامة للشريعة أو الحقائق العلمية أو الحس والمشاهدة وغيرها.

والثاني: معايير جديدة مبتكرة ومخالفة لما هو معروف عند علماء الحديث كما سيأتي بيان ذلك في المبحث الثاني.

وسنختار في هذا المبحث ثلاثة معايير وافق فيها الحداثيون أهل الحديث في ثبوت الحديث، ولكنهم أخطأوا في تطبيقها على الأحاديث دون مراعاة لضوابط وشروط المحدثين فتوصلوا إلى نتائج خاطئة.

المطلب الأول: معيار القرآن الكريم

بما أن السنة تأتي شارحة ومبينة ومفصلة للقرآن الكريم، فلا يمكن أن تأتي متناقضة معه إلا بفهم خاطئ أو تأويل فاسد، أو سند ضعيف أو موضوع، من هذا المنطلق نجد علماء الحديث أولو هذا الأمر وراعوه في دراساتهم وأحكامهم على الأحاديث، وذهبوا إلى وجوب فهم السنة في ضوء القرآن الكريم وفي دائرة توجيهاته الربانية المقطوع بصدقها، فمهمة الرسول أن يبين للناس ما نزل إليهم، وما كان للبيان أن يناقض المبيّن ولا للفهم أن يعارض الأصل، فالبيان النبوي يدور أبداً في فلك الكتاب العزيز ولا يتخطاه. ينظر: (القرضاوي، بدون، ص93).

قال الإمام الشافعي: (وليس يخالف الحديث القرآن، ولكن حديث رسول الله (ﷺ) يبيّن معنى ما أراد خاصاً وعاماً، وناسخاً ومنسوخاً، ثم يلزم الناس ما سنّ بفرض الله، فمن قبل عن رسول الله (ﷺ) فعن الله قبل). ينظر: (السيوطي، 1989م، ص22).

وقال ابن القيم: (والذي يشهد الله ورسوله به، أنه لم تأت سنة صحيحة واحدة عن رسول الله (ﷺ) تناقض كتاب الله وتخالفه البتة). (ابن قيم الجوزية، 1428هـ، 187/1).

يقول الاستاذ عبد الله الجديع: (اعلم أنه يخطئ على هذا العلم من أقام المعارضة بين القرآن والحديث يزعم صحته، فالمفارقة بين طريقي نقلهما كافية للقضاء أن لا يوجد حديث يقوم لمعارضة القرآن.

لذا ما يمكن تصور وجوده من ذلك إن كان ظاهره الصحة نقلاً، فلا يخلو من أحد حالين:

الأول: أن تكون المعارضة بينه وبين القرآن لا تعدو أن تكون غلطاً من مدّعيها، لا غلطاً في نفس الأمر، وهذا يكون تارة وهماً، وتارة هوىً.

والثاني: أن تكون معارضة حقيقية، وعندئذٍ لا يسلم الإسناد من علة خفية). (الجديع، 2004م، 698/2).

ومما يدل على أن الاختلاف أحياناً يصدر بسبب الفهم الخاطئ للناقد وليس في نفس الأمر ما حصلت لعائشة أم المؤمنين (رضي الله عنها)، فقد روى الإمام مسلم أنها: كَانَتْ لاَ تَسْمَعُ شَيْئاً لاَ تَعْرِفُهُ، إِلَّا رَاجَعَتْ فِيهِ حَتَّى تَعْرِفَهُ، وَأَنَّ النَّبِيَّ

(صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ: «مَنْ حُوسِبَ عُذِّبَ» قَالَتْ عَائِشَةُ: فَقُلْتُ: أَوَلَيْسَ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: {فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا} [الانشقاق: 8] قَالَتْ: فَقَالَ: " إِنَّمَا ذَلِكِ العَرْضُ، وَلَكِنْ: مَنْ نُوقِشَ الحِسَابَ يَهْلِكْ". متفق عليه. (البخاري، 1422م، 32/1، رقم الحديث: 103) و (مسلم، بدون، 2204/4، رقم الحديث: 2876).

فهذا دليل على أن عائشة (ﷺ) لم تصب في فهم الحديث وظنت أنه معارض لكتاب الله حينما عرضته على القرآن، لكن سرعان ما بيّن النبي (ﷺ) الحقيقة والصواب، فزال الاشكال وظهر أن الاختلاف ظاهري.

وكما وقع ذلك لغير عائشة، ففي حديث حفصة أنها لمّا سمعت: (لا يدخل النار أحدٌ ممن شهد بدراً والحديبية) قالت: أليس الله يقول: {وإن منكم إلاّ واردها} [مريم:71] فأجيبت بقوله: {ثم ننجي اللذين اتقوا} الآية [مريم:72]. رواه أحمد وابن ماجه وابن حبان: (ابن حنبل، 2001م، 36/44، رقم الحديث: 26440) و (ابن ماجه، بدون، 345/5، رقم الحديث: 4281) و صححه (ابن حبان، 1993م، 125/11، رقم الحديث: 4800) وقال شعيب الأرناؤوط محقق صحيح ابن حبان: حديث صحيح.

ولذلك يقول الإمام الخطابي: لا حاجة بالحديث أن يعرض على الكتاب وأنه مهما ثبت عن رسول الله (ﷺ) شيء كان حجة بنفسه. ينظر: (العظيم آبادي، 1415هـ، 232/12).

أما مفهوم عرض الحديث على القرآن عند من نادى به من الحداثيين فإنه يقضي إلى اخضاع كل حديث لميزان القرآن، فإن كان فيه مناقضة قليلة أو كثيرة رفضوه، فبمجرد أن يظن شخص وفقاً لفهمه القاصر أن هناك تعارضاً بين الحديث والقرآن كان ذلك كافياً لردّ الحديث وإن كان التعارض ظاهرياً والجمع والتوفيق والتأويل ممكناً، وهذا هو الفارق بينهم وبين أهل العلم ممن قالوا بوجوب اللجوء إلى الجمع والتوفيق بين المتعارضين إن كان ممكناً، وأن إعمال الدليلين أولى من إهمال أحدهما، وإليك أقوال بعض الحداثيين في استعمال هذا المعيار في ثبوت الأحاديث:

1- يقول الدكتور أحمد صبحي منصور: (... مع أهمية المناقشة بالقرآن لكل ما جاء في التراث من أحكام فقهية وروايات خرافية). ينظر: (عماد الشربيني، 2008م، 222/1) نقلاً من كتاب: البحث في مصادر التأريخ الديني: أحمد صبحي منصور: ص40، 287.

2- ذهب طه حسين إلى إخضاع كل حديث لميزان القرآن، حيث قال: (فإن كان فيه مناقضة قليلة أو كثيرة رفضناه واطمأنت قلوبنا إلى رفضه لأن النبي إنما كان مفسراً للقرآن ومفصلاً للمجمل من أحكامه). ينظر: (أبو رية، 1999م، ص12).

3- يقول العفيف الأخضر: (من خلال القرآن، بإمكان كل باحث جدير بهذا الاسم، أن يزيح ركام الخرافات، التي راكمتها السيرة والمتكلمون والمفسرون). (العفيف الأخضر، 2014م، ص15).

4- يقول جمال البنا: (هناك أحاديث جاءت بما لم يأت به القرآن، نحن نحكم عليها في ضوء القرآن، فما لا يخالف القرآن يقبل، وما يخالفه يستبعد). (جمال البنا، بدون، ص254).

ويقول أيضاً: (أما الدعوة إلى تحكيم القرآن كمعيار وحيد للحكم على صحة الأحاديث فهذا ما دعا إليه الرسول نفسه، والخلفاء الراشدون والصحابة، وليس فيه أي حساسية إلاّ للذين اتخذوا السنة صناعة يريدون أن يوسعوا فيها لأن في ذلك توسعة لصنعتهم وامتداداً لسلطتهم). (جمال البنا، بدون، ص7).

ويقول أيضاً: (وهذا الاحتكام إلى القرآن هو أول خطوة نحو إيجاد المنهج والموضوعي والمؤهل.. فما يتفق مع القرآن يمكن أن ينسب إلى الرسول وما لا يتفق تستبعد نسبته إليه). (جمال البنا، بدون، ص165).

ويقول أيضاً: (وإذا كان تطبيق هذا المعيار يؤدي بمئات، أو أكثر من الأحاديث التي احتفظ بها المجتمع الإسلامي لألف عام، فقد لا يكون من المبالغة القول: إن هذا الاحتفاظ كان من أكبر أسباب تخلف هذا المجتمع، وأنه لن يتقدم إلاّ عندما يتخلص من هذه الأحاديث التي تخالف القرآن، أو تفتات عليه وتودي بالمسلمين إلى متاهات تبعدهم عمّا يحييهم ويحقق لهم العزة والكرامة). (جمال البنا، بدون، ص7).

5- وقال مُحَمَّد حسين هيكل: (كل ما تعلق بسيرة مُحَمَّد يجب أن يعرض على القرآن فما وافقه كان حقاً، وما لم يوافقه لم يكن حقاً). (هيكل، بدون، ص80)

6- وقال سيد أحمد خان: (والمعيار السليم لقبولها هو أن ينظر إلى المروي بمنظار القرآن، فما وافقه أخذناه وما لم يوافقه نبذناه). (خادم حسين إلهي، 200م، ص105- 106).

وممن وافق الحداثيين من العلماء البارزين في هذا العصر الشيخ مُحَمَّد الغزالي حيث يقول: (وعندي أن ذلك المسلك الذي سلكته أم المؤمنين على رد حديث (إن الميت ليعذب ببكاء أهله عليه) والوارد في الصحيحين أساس لمحاكمة الصحيحين إلى نصوص الكتاب الكريم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه). (مُحَمَّد الغزالي- ب، بدون، ص23). والحديث متفق عليه. (البخاري، 1422م، 77/5، رقم الحديث: 3978) و(مسلم، بدون، 638/2، رقم الحديث: 927).

ويقول أيضاً: (لو أننا استحضرنا توجيهات القرآن ابتداءً ما احتجنا إلى مناقشة السند وتوهينه، يكفي أن يكون المعتمد مخالفاً للقرآن ليردّ أشد الردّ). (مُحَمَّد الغزالي- أ، بدون، ص227).

دليلهم على صحة هذا المعيار:

قال أحمد أمين: (روت مدرسة الرأي أن رسول الله (ﷺ) قال: ما آتاكم عني فاعرضوه على كتاب الله فإن وافق كتاب الله فإنا قلته، وإن خالف كتاب الله فلم أقله أنا، وكيف أخالف كتاب الله وقد هداني؟). (أحمد أمين- ب، بدون، ص265).

ويقول مُحَمَّد حسين هيكل: (وعندنا إن خير مقياس يقاس به الحديث، وتقاس به سائر الأنباء التي ذكرت عن النبي (ﷺ) ما روي عنه عليه السلام: {إنكم ستختلفون من بعدي، فما جاءكم عنّي فاعرضوه على كتاب الله، فما

وافقه فعنّي، وما خالفه فليس عنّي} هذا مقياس دقيق أخذ به أئمة المسلمين منذ العصور الأولى، وما زال المفكرون منهم يأخذون به إلى يومنا الحاضر). (هيكل، بدون، ص67).

وحكم هذا الحديث الذي استدلوا به عند علماء الحديث كما يأتي:

1- سئل الشافعي عن هذا الحديث فقال: ما رَوَى هذا أحدٌ يَثْبُتُ حَدِيثُهُ في شيء صَغُرَ وَلَا كَبُرَ. (الشافعي، 1940م، ص225).

2- قال الخطابي: حديث باطل لا أصل له. ينظر: (العظيم آبادي، 1415هـ، 232/12).

3- نقل ابن الجوزي عن يحي بن معين أنه قال: هذا الحديث وضعته الزنادقة. (ابن الجوزي، 1966م، 26/1).

4- أتى السيوطي بجميع طرق الحديث وبين ضعفه ووضعه وأنه لا أصل له. (السيوطي، 1989م، ص36- 43).

ذكره العجلوني في كشف الخفاء وقال: إن هذا الباب لم يثبت منه شيء، وقال: وهذا الحديث من أوضع الموضوعات، بل صح خلافه: (ألا إني أوتيت القرآن ومثله). (العجلوني، 2000م، 520/2).

وقال البيهقي: باطل لا يصح، وهو ينعكس على نفسه بالبطلان، فليس في القرآن دلالة على عرض الحديث على القرآن. (البيهقي، 1405م، 26/1- 27).

5- قال الشيخ أحمد مُحَمَّد شاكر: (هذا المعنى لم يرد فيه حديث صحيح ولا حسن بل وردت فيه ألفاظ كثيرة كلها موضوعة أو بالغ الغاية في الضعف، حتى لا يصلح شيء منها للاحتجاج والاستشهاد). ينظر: (الشافعي، 1940م، ص225).

ولذلك وجدنا المستشهد بهذا الحديث لم يذكر له سند، حيث قال: (روت مدرسة أهل الرأي)، فيا سبحان الله، أي سند هذا؟ وأي حكم هذا؟ يستشهد بحديث مكذوب لردّ الأحاديث الصحيحة، أي منهج هذا؟

نموذج من الأحاديث التي ضعفت بتطبيق هذا المعيار:

ردّ جمال البنا حديث الرجم حيث قال: (لأنه يخالف النصوص القرآنية التي جاءت عن الزنا)، ولكنه عندما تذكر أن أمريكا تطبق القتل على الزاني إن كان اغتصاباً سرعان ما بيّن في الهامش أنه يؤيد هذا الحكم، حيث قال: (من الواضح أن الزانيين إذا مارسا فعلهما عن تراض، فهما تحت مشيئة الله، وقد يتوبا أو يفعلا من الحسنات ما يَجُبّ السيئة، والمسلمون مأمورون بالتستر عليهما، وليس التشهير بهما، فإذا كان الفعل فيه نوع من الإجبار فهو الاغتصاب المعاقب عليه حتى في أمريكا بالموت). (جمال البنا، بدون، ص255).

فانظر كيف أيّد هذا الحكم القاسي الظالم- على حدّ تعبيره- بعد أن تذكر أن أمريكا تطبقه حتى على الزانيين الغير محصنين، فهو لم يفرق بين المحصن وغيره إن كان هناك إجبار، لذا علينا أن ننتظر أمريكا أو أوروبا تطبق الحكم على الزانيين في حال التراضي لكي يؤيده هؤلاء اللذين أصيبوا بالانهزامية والتبعية العمياء للغرب ولأعداء الإسلام.

فليس غريباً من أمثال هؤلاء أن يردّوا بهذا المعيار المئات بل الآلوف من الأحاديث التي لا تتفق مع أهوائهم وأغراضهم، وهذا ما صرّح به جمال البنا نفسه، حيث قال: (إذا طبقنا هذا المعيار- معيار القرآن الكريم- على الأحاديث دون تطويع أو تكلف أو ابتسار كما فعلنا هنا لأدىّ إلى استبعاد قرابة ألفين أو ثلاثة آلاف حديث نصفها على الأقل مما جاء في الصحيحين). (جمال البنا، بدون، ص265).

ويقول في موضع آخر: (وقد تتملكنا الدهشة عندما نرى إعمال هذا المعيار سيجعلنا نستبعد قرابة نصف الأحاديث المتداولة بين الناس). (جمال البنا، بدون، ص248).

فلا أدري أي منهج هذا الذي يردّ من خلاله الأحاديث بالجملة؟

ولعلّ أجمل كلام قيل في هذا الموضوع هو قول ابن القيم (رحمه الله) حيث قال: (ولو ساغ ردّ سنن رسول الله (ﷺ) لما فهمه الرجل من ظاهر الكتاب لردّت بذلك أكثر السنن، وبطلت بالكلية، فما من أحد يحتج عليه بسنة صحيحة تخالف مذهبه ونحلته إلاّ ويمكنه أن يتشبث بعموم آية أو إطلاقها، ويقول: وهذه السنة مخالفة لهذا العموم والاطلاق ولم نقبل). (ابن قيم الجوزية، 1428هـ، ص73- 74).

المطلب الثاني: معيار العقل

لم يكتف الحداثيون بعرض السنة على القرآن الكريم للحكم عليها قبولاً أو رفضاً فحسب، بل سلكوا مسلكاً آخر في الحكم عليها والتشكيك فيها بعرضها على العقل المجرد، فما وافقه قبل ولو كان ضعيفاً أو موضوعاً، وما لم يوافقه ردّ ولو كان صحيحاً ثابتاً، ورفض ولو كان التأويل والجمع والتوفيق ممكناً، وإليك أقوال بعض الحداثيين في ضرورة عرض الحديث على العقل:

1- قال أحمد أمين: (فقد كان لهم- أي: المحدثون- والحق يقال: بعض الأثر السيء في المبالغة في الاعتماد على المنقول دون المعقول). (أحمد أمين، 2009م، 46/2).

2- يقول الدكتور أحمد أبو شادي: (وهذه سنن ابن ماجه والبخاري وجميع كتب الحديث والسنة طافحة بأحاديث وأخبار لا يمكن أن يقبل صحتها العقل، ولا نرضى نسبتها إلى الرسول (ﷺ) وأغلبها يدعو إلى السخرية بالإسلام والمسلمين وبالنبي الأعظم). ينظر: (عبد الموجود، بدون، ص94) نقلاً من كتاب: ثور الإسلام: أحمد أبو شادي: ص25، 44.

3- ويقول العفيف الأخضر: (هذه العقلانية ضرورية لفهم مؤسس الاسلام ونصه المؤسس، هذا الفهم العلمي هو الذي ينير الطريق أمام الممارسة المعقولة ويمهد لظهور العقلانية الدينية، التي لا تقبل من الدين كل ما يتعارض مع قيم الحداثة الكونية). (العفيف الأخضر، 2014م، ص10- 11).

4- وقد وضع المدعو سامر اسلامبولي كتاباً سماه بـ(تحرير العقل من النقل وقراءة نقدية لمجموعة من أحاديث البخاري ومسلم)، ومما قاله في هذا الكتاب: (والذي يجب أن نعرفه أولا ونبدأ منه الحوار، أنَّ العقل موجود في الواقع قبل النقل، فالنقل نتاج لتفاعل العقل مع الواقع، مما يؤكد هيمنة العقل وسيادته على النقل). (اسلامبولي، 2015م، ص13).

فهذه بعض أقوال هؤلاء القوم تصرّح بعرض كل ما ورد عن النبي (ﷺ) على العقل، فما وافقه قبل، وما خالفه رفض، ولكننا لو سلمنا لهم ذلك جدلاً، أليس من الصواب أن نتساءل عن مواصفات العقل الذي يحكّم في الأحاديث، وهل هناك مفهوم دقيق ومعنى محدد للعقل عند هؤلاء؟ ونسأل عن عقل من تقصدون، هل هو عقل الفلاسفة؟ أم عقل المتكلمين؟ أم عقل الفقهاء؟ أم العقل المجرد؟ أم العقل التجريبي؟ أليست العقول متفاوتة، وهل معيار العقل منضبط لكي يتخذ دليلاً على صحة الأخبار؟ أليس ما يراه البعض معقولاً مقبولاً يراه الآخرون مرفوضاً وغير معقولٍ، وما يراه الإنسان معقولاً اليوم يراه مرفوضاً غداً؟ حسب تطور العلوم والمفاهيم عنده، أليس هذا وارداً؟ أليست هذه هي الحقيقة؟ إذن كيف يمكن أن يصلح مثل هذا المعيار للتحكيم في ثبوت الأحاديث والأخبار.

ثم إننا إذا أردنا أن نحكم بعرض الحديث على العقل فإننا نطلب عقلاً خالياً من المؤثرات، سليماً من الآفات، غير متشيعٍ بشيء من الآراء والاعتقادات، وأنى نجد هذا العقل؟. ينظر: (لطفي الزغير، 2008م، ص226).

يقول الدكتور علي أحمد السالوس: (ومنهم من جعل عقله حاكماً لرفض أحاديث صحت سنداً ومتناً، بل في أرقى مراتب الصحاح، كالأحاديث الثابتة المتعلقة بالغيبيات مثل الجنة والنار، وعلامات الساعة، والملائكة، والجن. ومن المعلوم أن النقل الصحيح لا يتعارض مع العقل السليم، ولكن كيف نقيس الغائب على الشاهد، وكيف نحكم العقل في أمور لا نعرف شيئاً عنها، إلا بالنقل الصحيح، فمتى ثبت النقل لزم التسليم). (السالوس، 1987م، ص35- 36).

وإن من سلك هذا المسلك وردّ الصحيح الثابت بالعقل المجرد فهو لم يطعن في الأحاديث الصحيحة فحسب، بل فيه اتهام لجميع علماء الحديث ونقاده بأنهم غير عقلاء ولم يفهموا ما فهمه هو، وهذا تجني على من شهد لهم الصديق والعدو بالعلم والفضل والمكانة والنباهة والدقة.

يقول السالوس أيضاً: (أحياناً ترى جاهلاً مغروراً يقف أمام حديث متفق عليه، ويقول: هذا مرفوض عقلاً، وكان عليه أن يسأل نفسه: أكان البخاري ومسلم وأحمد وغيرهم بلا عقول؟ بل أعاشت الأمة أربعة عشر قرناً بغير عقل حتى جاء بعقله ليستدرك عليها؟). (السالوس، 1987م، ص36).

وقد صرّح كبار العلماء أن ما ورد من نصوص الشريعة لا تعارض العقل أبداً، ولكن العقل الصريح السليم المستقل، وليست العقول المنهزمة المتأثرة بالأفكار المستوردة.

قال ابن القيم: (كل ما في الشريعة يوافق العقل... كما أن المعقول الصحيح دائر مع أخبارها وجوداً وعدماً، فلم يخبر الله رسوله بما يناقض صريح العقل، ولم يشرع ما يناقض الميزان والعدل). (ابن قيم الجوزية، 1423هـ، 273/3).

وقال ابن تيمية: (ما علم بصريح العقل لا يتصور أن يعارضه الشرع البتة، بل المنقول الصحيح لا يعارضه معقول صريح قط). (ابن تيمية، 1991م، 147/1).

وقال أيضاً: (إذا تعارض الشرع والعقل وجب تقديم الشرع، لأن العقل مصدق للشرع في كل ما أخبر به، والشرع لم يصدق العقل في كل ما أخبر به، ولا العلم بصدقه موقوف على كل ما يخبر به العقل). (ابن تيمية، 1991م، 138/1).

وقال ابن القيم: (إذا تعارض النقل وهذه العقول أخذ بالنقل الصريح ورمي بهذه العقول تحت الأقدام وحطت حيث حطها الله وحط أصحابها). (ابن قيم الجوزية، 1408هـ، 791/2).

وقال الإمام أحمد بن حنبل: (إذا كان الخبر عن رسول الله- ﷺ- صحيحاً، ونقله الثقات فهو سنة، ويجب العمل به على من عقله وبلغه، ولا يلتفت إلى غيره من رأي أو قياس). ينظر: (أبو يعلى، 1990م، 859/3).

وقال مُحَمَّد عجاج الخطيب: (إذا اصطدم الحديث الصحيح بعقل شخص فالعيب في عقل ذلك الشخص وليس في الحديث). (مُحَمَّد عجاج الخطيب، 2009م، ص101)

وعن علي بن أبي طالب (رضى الله عنه) قال: (لو كان الدين بالرأي لكان أسفل الخف أولى بالمسح من أعلاه، وقد رأيت رسول الله- ﷺ- يمسح على ظاهر خفيه). (أبو داود، 2009م، 117/1، رقم الحديث: (162) وقال شعيب الأرناؤوط: اسناده صحيح، وصححه ابن حجر العسقلاني، ينظر: (ابن حجر العسقلاني، 1995م، 282/1).

وعليه فإن المسلم الحقيقي هو الذي يستسلم للنص بعد ثبوته، ويبحث عن تفسير وتأويل مقبول له، وهذا هو منهج الصحابة الكرام والسلف الصالح، فهذا أبو بكر الصديق (رضي الله عنه) لقب بالصدّيق بعد أن صدّق النبي (ﷺ) في رحلته في الإسراء والمعراج، فقال قولته الشهيرة- حين أخبره أبو جهل عن اسراء النبي (ﷺ) من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى، ومن ثم عروجه إلى السموات العلى ورجوعه في جزء من الليل، حيث قال: (إِنِّي لَأُصَدِّقُهُ فِيمَا هُوَ أَبْعَدُ مِنْ ذَلِكَ أُصَدِّقُهُ بِخَبَرِ السَّمَاءِ)، فلو حكّم عقله في الخبر لأدى به إلى رفضه وتكذيبه لاسيما في ذلك الزمان.

والحديث رواه الحاكم وقال: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ»، ووافقه الذهبي. (الحاكم النيسابوري، 1990م، 65/3، رقم الحديث 4407). وصححه الألباني: (الألباني، 1995م، 615/1).

يقول الشيخ القرضاوي: (الواجب على العالم المنصف أن يبقى على الحديث، ويبحث عن معنى معقول أو تأويل مناسب له). (القرضاوي، بدون، ص45).

أحاديث صحيحة ردّها الحداثيون بحجة مخالفتها للعقل:-

1- ردّ محمود أبو ريّة حديث: (إِنَّ فِي الْجَنَّةِ لَشَجَرَةً يَسِيرُ الرَّاكِبُ فِي ظِلِّهَا مِائَةَ عَامٍ لاَ يَقْطَعُهَا) بحجة مخالفتها للعقل. (أبو رية، 1999م، ص232).

والحديث رواه عن أبي هريرة البخاري ومسلم: (البخاري، 1422م، 119/4، رقم الحديث: 3252) و(مسلم، بدون، 2175/4، رقم الحديث: 2826). وعن سهل بن سعد البخاري ومسلم: (البخاري، 1422م، 114/8، رقم الحديث: 6552) و(مسلم، بدون، 2176/4، رقم الحديث: 2827). وعن أنس بن مالك البخاري: (البخاري، 1422م، 119/4، رقم الحديث: 3251).

حيث أنكر هذا الحديث على أبي هريرة وزعم أنه من الإسرائيليات لكن ما وجه الإنكار فيه؟ إذا كان رواه أبو هريرة، فقد رواه سهل بن سعد وأنس بن مالك أيضاً كما ذكرنا في التخريج.

وإذا كان وجه إنكار هذا الحديث لضخامة الشجرة وكبرها فهل يستغرب وجود مثل هذه الشجرة في جَنةٍ {عَرْضُهَا كَعَرْضِ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ أُعِدَّتْ لِلَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ} [الحديد: 21].

وإذا كان وجه الإنكار هو كون الراكب يسير في ظلها مائة عام فالجواب: أليست الجنة من أمور الغيب؟ أليس رسول الله (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قال: (فِيهَا مَا لاَ عَيْنٌ رَأَتْ، وَلاَ أُذُنٌ سَمِعَتْ، وَلاَ خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ). رواه عن أبي هريرة البخاري ومسلم: (البخاري، 1422م، 118/4، رقم الحديث: (3244)، و: 115/6- 116، رقم الحديث: (4779، 4780)، و: 144/9، رقم الحديث: 7498) و(مسلم، بدون، 2174/4- 2175، رقم الحديث: 2824، 2825).

هل يريد هؤلاء أَنْ ينفوا كل ما لم تتصوره عقولهم وتفكيرهم؟

فإن أرادوا هذا وجب عليهم أَنْ ينفوا كثيراً من المخترعات التي نسمع بها ولا نراها أو نراها ولا نعقلها.

ثم أليس في عالم الشهادة ما استطاع العلم أَنْ يكشف من عظمته مما لا يكاد يتصوره العقل، ألا يُحَدِّثُنَا علماء الفلك الآن عن كبر حجم الشمس بالنسبة إلى أرضنا أكثر من مليون مرة؟ والشمس إحدى ملايين الشموس التي تكبر شمسنا هذه بملايين المرات؟ ينظر: (مُحَمَّد طاهر حكيم، 1402هـ، ص139- 140).

وكثير من الأمور الخفية الدقيقة التي يتوقف العقل عن إدراكها وتصورها، ولكننا نصدقها ونؤمن بها بحجة ثبوتها عن طريق العلم، فإذا كان علم الإنسان قد وصل إلى هذه الاكتشافات فكيف بعلم الله وقدرته.

2- رد الشيخ مُحَمَّد الغزالي حديثاً في صحيح مسلم بالعقل.

حيث قال: ومن أجل ذلك استغربنا ما رواه ثابت عن أنس أَنَّ رَجُلًا كَانَ يُتَّهَمُ بِأُمِّ وَلَدِ رَسُولِ اللهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) لِعَلِيٍّ: «اذْهَبْ فَاضْرِبْ عُنُقَهُ» فَأَتَاهُ عَلِيٌّ فَإِذَا هُوَ فِي رَكِيٍّ يَتَبَرَّدُ

فِيهَا، فَقَالَ لَهُ عَلِيٌّ: اخْرُجْ، فَنَاوَلَهُ يَدَهُ فَأَخْرَجَهُ، فَإِذَا هُوَ مَجْبُوبٌ لَيْسَ لَهُ ذَكَرٌ، فَكَفَّ عَلِيٌّ عَنْهُ، ثُمَّ أَتَى النَّبِيَّ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ إِنَّهُ لَمَجْبُوبٌ مَا لَهُ ذَكَرٌ.رواه مسلم: (مسلم، بدون، 2139/4، رقم الحديث: 59).

ثم علّق قائلاً: يستحيل أن يحكم على رجل بالقتل في تهمة لم تحقق، ولم يواجه بها المتهم، ولم يسمع له دفاع عنها، بل كشفت الأيام عن كذبها. وقد حاول النووي غفر الله لنا وله تسويغ هذا الحكم بقوله: لعلّ الرجل كان منافقاً مستحقاً للقتل لسبب آخر، ونقول: متى أمر رسول الله بقتل المنافقين؟ وما وقع ذلك منه، بل لقد نهى عنه. (محمد الغزالي- ب، بدون، ص38- 39).

يقول الدكتور عبد الموجود محمد في ردّه للغزالي وتفسيره للحديث بما يقبله العقل دون اللجوء إلى ردّ الحديث لشبهة ضعيفة، حيث قال: (إن هذا الحديث من معجزات النبوة، ولعلّ الرسول (ﷺ) علم بطريق الوحي ما في ذلك الرجل من علة خلقية، وأراد أن يُعرِّفَ طبيعته تلك بمن اتهمه وغيرهم من المسلمين فيقطع قالة السوء عنه.

وليس هناك من سبيل إلى تحقيق هذه الغاية إلاّ أن يصدر من ولي أمر المسلمين صلوات الله وسلامه عليه أمر ظاهري يتحقق منه هدفان:-

أولهما: براءة ذلك الرجل.

وثانيهما: حرص الرسول (ﷺ) على إقامة حدود الله.

يساعدنا على ذلك التوجيه تلك الحيثيات التي ساقها الشيخ في استحالة ذلك الحكم من رسول الله (صلى الله عليه وسلم) دون التحقق من أسبابه، مضافاً إليها ثبوت ذلك الحديث من طريق الثقات العدول الضابطين، بل وفي أكمل تلك الصفات وأعلاها). (عبد الموجود، بدون، ص144).

المطلب الثالث: معيار الواقع.

ذهب فريق من الحداثيين إلى الدعوة إلى عرض الأحاديث على معطيات الواقع المعاش وعلى الحياة الاجتماعية، فما كان منها موافقاً لها كان في عداد المقبول وما لم يوافقه كان الرفض مآله، وتحكيم الواقع في النص إنما يعني أن الواقع المعاش هو الأصل والنص تابع له، مع أن أساس وجود النص في دعوة الإسلام إنما جاء ليصنع واقعاً جديداً، فالنص أساس الواقع في الإسلام وليس العكس، والاسلام خلق واقعاً جديداً مختلفاً غريباً عمّا كان سائداً في ذلك الزمان، وهو ما تجلىّ في وصف الرسول (ﷺ) للواقع الذي نزل القرآن فيه في قوله: (بَدَأَ الْإِسْلَامُ غَرِيبًا، وَسَيَعُودُ كَمَا بَدَأَ غَرِيبًا، فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ). ينظر: (الحارث فخري، 2013م، ص279)، والحديث رواه مسلم عن أبي هريرة: (مسلم، بدون، 130/1، رقم الحديث: 232).

قال أحمد أمين في معرض حديثه عن منهج المحدثين: (لكنهم لم يتوسعوا كثيراً في النقد الداخلي- يعني نقد المتن- فلم يعرضوا لمتن الحديث: هل ينطبق على الواقع أم لا؟). (أحمد أمين- أ، بدون، ص482).

وقال أيضاً: (عدم الاكتفاء بالرواة، بل عرضها على الطبائع النفسية والبيئة الاجتماعية). (أحمد أمين- أ، بدون، ص483).

ويقول أيضاً: (كما يؤخذ عليهم أنهم عنوا بالسند أكثر من عنايتهم بالمتن، فقد يكون السند مدلساً تدليساً متقناً فيقبلونه، مع أن العقل والواقع يأبيانه). (أحمد أمين، 2009م، 47/2).

ويقول الجابري: (إن كل أصل علمي يتخذ إماماً في العمل فشرط أن يجري العمل به على مجاري العادات في مثله وإلاّ فهو غير صحيح). ينظر: (الحارث فخري، 2013م، ص281)، نقلاً عن كتاب: حوار المشرق والمغرب: د. محمّد عابد الجابري: ص69.

ويقول أحمد أبو شادي: (القرآن الشريف والأحاديث النبوية مجموعة مبادئ خلقية وسلوكية مسببة، بحيث أن أحكامها عرضة للتبدل بتبدل الأحوال والأسباب، ففيه شواهد هادئة على ضوئها وأسبابها وظروفها، لا أحكام متزمتة لا تقبل التعديل وفاقاً لتبدل الأسباب والظروف). ينظر: (عبد الموجود، بدون، ص92) نقلاً عن كتاب: ثورة الاسلام: أحمد أبو شادي: ص57.

وقال زكريا أوزون في معرض تساؤلاته: (هل يوافق كل ما وصلنا من الأحاديث النبوية المعطيات العلمية والنظم والأعراف السائدة اليوم؟ والجواب هنا: لا تتوافق معظم الأحاديث النبوية التي تتطرق للأمور الكونية مع الثوابت والمعطيات العلمية) ، ثم قام برد العشرات من الأحاديث استناداً على ما يراه هو أنها تخالف ما يدعيه بالنظم والمعطيات العلمية. ينظر: (أوزون، 2004م، ص25).

وقال أيضاً بعد أن ردّ حديثاً في الصحيحين: (كل ذلك يظهر مناقضة ذلك الحديث لكلامه- عز وجل- وللعادات والأعراف السائدة اليوم). (أوزون، 2004م، ص150).

والحديث هو حديث أبي ثعلبة الغشني الذي رواه البخاري ومسلم: (البخاري، 1422م، 86/7، رقم الحديث: 5478) و(مسلم، بدون، 1532/3، رقم الحديث: 1930).

ففي هذا الكلام دعوى صريحة لعرض الأحاديث على أعراف الناس في كل زمان ومكان، وبذلك يكون الحديث الذي يوافق العرف اليوم صحيحاً، وهو نفسه يصبح ضعيفاً بعد أن يتغير العرف، ومن الممكن أن ينسجم بعض الأحاديث مع واقع إحدى الدول والمجتمعات فتكون مقبولة وصحيحة وثابتة وهي مما صدر من النبي (ﷺ) لتلك المجتمعات، وتكون نفس الأحاديث ضعيفة بل موضوعة ومردودة لمجتمعات أخرى لا تنسجم مع أعرافها وطبائعها وواقعها، فهل هذا المعيار بهذا التطبيق يكون منضبطاً؟ وهل من الممكن أن نعتمد عليه في ردّ الأحاديث وقبولها؟ وهل نتفق على حكم أحاديث بعينها إن طبقنا عليها هذا المعيار بهذا الشكل؟

يقول أنور الجندي: (الاسلام لا يواجه الواقع أياً كان ليقره، أو يبرره، وإنما يواجه الواقع ليزنه بميزانه، فيقر منه ما يقر، ويلغي ما يلغي، وينشئ واقعاً غيره في ضوء الحقائق الأساسية). (أنور الجندي، بدون، ص46).

مثال لعرض الحديث على الواقع:

ومن الأمثلة على ردّ بعض الأحاديث بدعوى مخالفتها للواقع ما ذكره أحمد أمين، حيث قال: (ترى البخاري نفسه على جليل قدره ودقيق بحثه يثبت أحاديث دلّت الحوادث الزمنية والمشاهد التجريبية على أنها غير صحيحة،

لإقتصاره على نقد الرجال لحديث: (لا يبقى على ظهر الأرض بعد مائة سنة نفس منفوسة)). (أحمد أمين- ب، بدون، ص238).

وهذا الاعتراض مردود، ويدل على قصر فهم هؤلاء القوم أو على سوء توظيفهم لمثل هذه الأحاديث من أجل الوصول إلى مآربهم في ردّ الأحاديث والتشكيك في صحة أصح الكتب في الإسلام بعد القرآن الكريم، وإلاّ لو كان منصفاً في حكمه لنقل الحديث بكامله ولتمعن النظر في معناه ولرجع إلى أقوال علماء الحديث في شرح الحديث ومفهومه كما دلّ عليه السياق الذي قيل فيه، فلو كان فعل ذلك لأداه حتماً إلى النتيجة الصحيحة المسلّمة ولكفاه مؤنة ردّ الحديث لشبهة ضعيفة.

والحديث بتمامه هو من رواية الشيخين عن ابن عمر (رضي الله عنهما) قال: صَلَّى بِنَا رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَاتَ لَيْلَةٍ، صَلَاةَ الْعِشَاءِ، فِي آخِرِ حَيَاتِهِ، فَلَمَّا سَلَّمَ قَامَ فَقَالَ: «أَرَأَيْتَكُمْ لَيْلَتَكُمْ هَذِهِ؟ فَإِنَّ عَلَى رَأْسِ مِائَةِ سَنَةٍ مِنْهَا لَا يَبْقَى مِمَّنْ هُوَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَحَدٌ» قَالَ ابْنُ عُمَرَ: فَوَهَلَ النَّاسُ فِي مَقَالَةِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تِلْكَ، فِيمَا يَتَحَدَّثُونَ مِنْ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ، عَنْ مِائَةِ سَنَةٍ، وَإِنَّمَا قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَا يَبْقَى مِمَّنْ هُوَ الْيَوْمَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَحَدٌ» يُرِيدُ بِذَلِكَ أَنْ يَنْخَرِمَ ذَلِكَ الْقَرْنُ). (البخاري، 1422م، 34/1، رقم الحديث: (116) و 117/1، رقم الحديث: 564) و (مسلم، بدون، 1965/4، رقم الحديث: (217) واللفظ لمسلم).

أي: يتحدث النبي (ﷺ) عن انقضاء آجال الناس ممن في عهده قبل انتهاء المائة سنة، وهذا ما فهمه وأوضحه لنا راوي الحديث عبد الله بن عمر (رضي الله عنهما) في نهاية الحديث، ومنه أخذ العلماء أن من ادعى من الناس الصحبة بعد مائة سنة من قول النبي (ﷺ)- والذي أرخ له ابن حجر وغيره أنه كان قبل وفاة النبي بشهر- لهذا الحديث فهو من الكاذبين. ينظر: (ابن حجر العسقلاني، 1379هـ، 353/18).

قال ابن حجر: كَذَلِكَ وَقَعَ بِالِاسْتِقْرَاءِ فَكَانَ آخِرَ مَنْ ضُبِطَ أَمْرُهُ مِمَّنْ كَانَ مَوْجُودًا حِينَئِذٍ أَبُو الطُّفَيْلِ عَامِرُ بْنُ وَاثِلَةَ وَقَدْ أَجْمَعَ أَهْلُ الْحَدِيثِ عَلَى أَنَّهُ كَانَ آخِرَ الصَّحَابَةِ مَوْتًا وَغَايَةُ مَا قِيلَ فِيهِ إِنَّهُ بَقِيَ إِلَى سَنَةِ عَشْرٍ وَمِائَةٍ وَهِيَ رَأْسُ مِائَةِ سَنَةٍ مِنْ مَقَالَةِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. (ابن حجر العسقلاني، 1379هـ، 75/2).

منهج المحدثين في استعمالهم لهذا المعيار:-

نجد علماء الحديث قد حكموا على بعض الأحاديث بالضعف أو بالوضع أحياناً وذلك لمخالفتها لبعض الأمور التي كانت تخالف واقعاً ملموساً ومشاهداً، وكان ذلك دليلاً على كذب أحد رواة الحديث الذي هو متهم أصلاً بالكذب أو الوضع أو الضعف الشديد، فحديثه يعدّ ضعيفاً حتى لو لم يكن مخالفاً فكيف إذا خالف، وهذا الفارق بين منهج المحدثين ومنهج الحداثيين.

أمثلة:

1- حديث أنس: دخلت الحمام فرأيت رسول الله (ﷺ) جالساً، وعليه مئزر. حكم عليه ابن الجوزي بالوضع من خلال السند والمتن وليس المتن فحسب كما هو منهج الحداثيين، حيث قال: هَذَا حَدِيث مَوْضُوع بلاشك وَفِي رِوَايَته جمَاعَة مَجْهُولُونَ، ثم قال: ولم يدخل رسول الله (ﷺ) حماماً قط، ولا كان عنده حمام. (ابن الجوزي، 1966م، 81/2).

وقال السيوطي: مَوْضُوع: فِيهِ جمَاعَة مَجْهُولُونَ. (السيوطي، 1996م، 7/2).

وذكره ابن عراق الكناني في الموضوعات، وذكر كلام ابن الجوزي فيه. (ابن عراق الكناني، 1399هـ، 67/2).

2- حديث: لَا يُولَدُ بَعْدَ الْمِائَةِ مَوْلُودٌ لِلَّهِ فِيهِ حَاجَةٌ. رواه الطبراني في المعجم الكبير: (الطبراني، بدون،27/8، رقم 7283)

ذكره ابن الجوزي في الموضوعات وقال: قَالَ أَحْمَد بْن حَنْبَل: لَيْسَ بِصَحِيح. فَإِن قيل فإسناده صَحِيح، فَالْجَوَاب: أَن العنعنة تحْتَمل أَن يَكُون أحدهم سَمعه من ضَعِيف أَوْ كَذَّاب فأسقط اسْمه، وَذكر من رَوَاهُ لَهُ عَنْهُ بِلَفْظ عَنْ، وَكَيف يَكُون صَحِيحاً وَكثير من الْأَئِمَّة والسادة ولدُوا بَعْد الْمِائَة.

وذكره السيوطي في الموضوعات وقال: هَذَا حَدِيث مُنْكَر وَهَذَا الْبَغْدَادِيّ- يَعْنِي: مُحَمَّد بْن جَعْفَر بْن أعين لَا اعرفه. (السيوطي، 1996م، 324/2).

وقال الهيثمي: رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ عَنْ شَيْخِهِ أَحْمَدَ بْنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُسَاوِرٍ وَمُحَمَّدِ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ أَعْيَنَ وَلَمْ أَعْرِفْهُمَا، وَبَقِيَّةُ رِجَالِهِ رِجَالُ الصَّحِيحِ، وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ أَرَادَ لَا يُولَدُ لِأَحَدٍ بَعْدَ أَنْ يَكْمُلَ مِنَ الْعُمْرِ مِائَةَ سَنَةٍ وَلَدٌ فِي الْغَالِبِ، فَإِنْ وُلِدَ لَهُ فَلَا يَعِيشُ الْوَالِدُ حَتَّى يُؤَدِّبَهُ، فَيَتَعَلَّمُ الْمَعَاصِيَ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. (الهيثمي، 1994م، 159/8).

وقال الشيخ الألباني: وهذا إسناد ضعيف، ومتن موضوع، وعلته صخر بن قدامة هذا، فإنه لا يعرف إلا في هذا الحديث، ولم يورده البخاري في " التاريخ " ولا ابن أبي حاتم في " الجرح والتعديل " ولا ابن حبان في " الثقات " فإنه على شرطه!

وثمة علة أخرى وهي عنعنة البصري، فإنه كان مدلساً، ويبدو لي أن الآفة ممن حدثه عن صخر ؛ فإن هذا قد أنكر الحديث لما سئل عنه. (الألباني، 1992م، 301/3).

فانظر إلى منهج أهل الحديث كيف ينظرون إلى الحديث ويدرسونه وذلك بالنظر إلى سنده ومتنه معاً، فلا يمكن أن يكون السند صحيحاً والمتن منكراً، ولو كان ظاهر السند صحيحاً فلابد من وجود قرينة تدل على أن أحد الرواة الثقات قد أخطأ في رواية الحديث ويكون ذلك كافياً في ردّ الحديث، ولكن لابد من وجود قرينة تدل على تخطئة الراوي، مع عدم إمكانية الجمع والتوفيق بين المتعارضين وعدم الوقوف على تأويل مقبول ومستساغ وإلاّ فلا يمكن ردّ الحديث بمجرد وجود تعارض ظاهري في الحديث كما هو صنيع الحداثيين الجاهلين بقواعد وضوابط المحدثين في التعامل مع الأحاديث النبوية، وبسبب جهلهم هذا عمدوا إلى نقد المتن فحسب وعدم الالتفاف إلى السند أصلاً، وهو ما

صرّح به جمال البنا في معرض ردّه على أهل الحديث في قوله: (وكانوا في غنى عن هذا لو جعلوا معيار الصحة المتن وليس السند، لأن هذا سيجعل المعنى هو الفيصل) . (جمال البنا، بدون، ص118).

فإذا كان المعنى هو الحكم والمعيار، والمعنى إنما يعتمد على الذات القارئة لا الكاتبة- حسب الحداثيين ومناهجهم- فإن هذا يعني أن الحديث أصبح عرضةً للقبول أو الرفض بلا ضوابط، فكل واحد إذا أراد أن يحكم بنفسه على الحديث يرفض ويقبل ما يحلو له، وبهذا تتحق غاية الحداثي بنزع التقديس عن السنة ليقول من شاء ما شاء وكيفما شاء. ينظر: (الحارث فخري، 2013م، ص260).

المبحث الثاني

المعايير التي خالف فيها الحداثيون المحدثين

إن الحداثيين ابتكروا معايير جديدة لثبوت الأحاديث، فقاموا بقبول أو ردّ الأحاديث وفقها، وهذه المعايير لم يعرف عند المحدثين وعلماء الحديث، والذي ينظر إليها يجد أنها غير منضبطة وغير محكمة، فلا يمكن تطبيقها على الأحاديث لأنها لا تؤدي إلى نتائج صحيحة ومتفقة، فالأحاديث التي يراها البعض أنها صحيحة وفق هذه المعايير ليس بالضرورة أن تكون صحيحة عند آخرين بتطبيق نفس المعايير، فذلك كاف في عدم حجية تلك المعايير، وفيما يأتي ذكر بعض منها:

1- معيار روح الإسلام:

زعم بعض الحدثيين أن الأحاديث لابد أن تعرض على روح الإسلام فإن اتفقت معها كان دليلاً على صحتها وإن تعارضت معها كان دليلاً على ضعفها، فجعلوا (روح الإسلام) معياراً لقبول ورد الأحاديث، ولكن هذا المعيار لا يصلح تطبيقها على الأحاديث وذلك لعدم وجود مفهوم دقيق ومحدد لروح الإسلام، فما يكون موافقاً لروح الاسلام عند البعض يكون مخالفاً عند الآخرين، وهذا ما اعترف به أحد كبار الحداثيين، وهو نصر حامد أبو زيد حيث قال: (جوهر الإسلام ليس معطىً ثابتاً، بل هو جوهر قابل دائماً للاستنباط وإعادة الاكتشاف بحسب تطور الوعي الإنساني). (نصر حامد أبو زيد، 2004م، ص70).

فهذا اعتراف من أحد أقطاب الحداثيين والعقلانيين (وشهد شاهد من أهلها) يؤيد ويؤكد أن هذا المعيار غير منضبط وغير ثابت وهذا الذي أرادوه.

فلو طبق هذا المعيار على الأحاديث والروايات لا يؤدي إلى نتائج ثابتة ومتفقة ومستمرة ومحكمة، فما يرد من الحديث وفق هذا المعيار في هذا الزمن ربّما يقبل في زمن قادم، لأن لكل زمن روح مختلف للإسلام بحسب المتأولين والمفكرين من أبنائه، وهذا التصور لمثل هذا الضابط يحقق للحداثي هدف التعويم وعدم الوضوح ليفتح الباب واسعاً

ليقول كيفما شاء في كل شيء، وهذا يتوافق مع منهجه الرافض للقوالب الجاهزة والأحكام القاطعة. ينظر: (الحارث فخري، 2013م، ص275).

بل نجد أن بعض الحداثيين قاموا بتحريف المفاهيم القرآنية الثابتة والمجمع عليها من قبل العلماء وذلك وفق هذا المعيار.

يقول أحمد أبو شادي: (إن روح الاسلام التي تقر مبدأ الصالح العام بل تقدسه تسمح في هذا العصر بأن تكون المرأة قوامة على الرجل بقدر ما تسمح بأن يكون الرجل قواماً على المرأة إذ أن مرد ذلك إلى الاعتبار الاقتصادي لا أكثر ولا أقل، بخلاف ما كان عليه الحال في فجر الإسلام)، فهو لا يهمه أن يبطل مفعول الآية الكريمة {الرجال قوامون على النساء}. [النساء:34]. ينظر: (عبد الموجود، بدون، ص96) نقلاً عن كتاب: ثورة الاسلام: أحمد أبو شادي: ص24.

بل نجد بعضهم يتجاوز روح الاسلام إلى روح العصر، ويرى أن الحديث لابد أن يتفق مع روح العصر، أي ما عليه الثقافة الغربية المادية اليوم، وإلاّ فهو مشكوك فيه، أو مرفوض لا يمكن تصحيحه، لأنه في زعمهم يخالف العلم والعقل والفكر المتطور المتحضر، مناف لروح العصر ولمقوماته الثقافية.

يقول حسن حنفي: (تصور القدماء تصور تاريخي خالص يعبر عن عصرهم ومستواهم الثقافي، كما أن تصورنا تصور معاصر يعبر عن روح عصرنا ومستوانا الثقافي). (حسن حنفي، 1988م، 593/1).

ويقول أيضاً: (تكون مسؤولية علماء أصول الدين من جيلنا في إعادة بناء العلم طبقاً لمقتضيات العصر). (حسن حنفي، 1988م، 192/1).

أمثلة من الأحاديث التي ردّت بتطبيق هذا المعيار:

1- انتقد بعض المعاصرين قصة غزوة بني المصطلق التي رواها البخاري في صحيحه، وهي ما رواه ابن عون، قال: كتبت إلى نافع، فكتب إليّ: أن النبي (ﷺ) أغار على بني المصطلق وهم غارونَ، وأنعامهم تسقى على الماء، فقتل مُقاتِلَتَهُم وسبي ذراريهم وأصاب يومئذٍ جويرية) حدثني به عبد الله بن عمر وكان في ذلك الجيش. (البخاري، 1422م، 148/3، رقم الحديث: 1541).

يقول اسماعيل الكردي: (إن وقوع الغزوة بهذه الصورة بعيد جداً عن روح الاسلام، ومخالف لتشريع الجهاد وتعاليمه المعروفة من نصوص القرآن الكريم ومن المتواتر من السيرة. ينظر: (نبيل بلهي، بدون، ص206) نقلاً عن كتاب: نحو تفعيل قواعد نقد متن الحديث: اسماعيل الكردي: ص233، والكتاب لم أحصل عليه.

فنقد هذه القصة بهذه الطريقة جناية على مرويات السيرة النبوية، وحَيدَةٌ عن المنهج العلمي في التعامل مع النصوص، فقصة مثل هذه واردة في أصح كتب الحديث ينبغي أن تفهم الفهم الصحيح لا أن تُهدَم وترد بمثل هذه

الأوهام، وقد فصل العلماء بالأدلة العلمية شرح الحديث فيما يوافق روح الاسلام وتعاليمه والقرآن الكريم. نظر: (نبيل بلهي، بدون، ص206).

2- ذهب حسن حنفي إلى رد حديث الإسراء والمعراج جملة وتفصيلاً: بحجة معارضتها (لروح الإسلام... فالإسلام دين واقعي ورسالة إنسانية اكتمل فيها الوحي، واستقل فيه العقل، وأصبح للإدارة حرية الاختيار، ولكن الرواية عود إلى الوراء إلى قصص الأنبياء عند بني إسرائيل حتى لا يكون خاتم الأنبياء أقل من الأنبياء السابقين). (حسن حنفي، 1988م، 185/4- 185).

3- ذهب جمال البنا إلى أن حديث (صلوا خلف كل بر وفاجر) موضوع لأنه يتعارض مع توجيه القرآن وروح الإسلام والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. (جمال البنا، بدون، ص256).

والحديث رواه الدارقطني في سننه، والبيهقي في السنن الكبرى وضعفه: (الدارقطني، 2004م، 402/2، رقم الحديث: 1768)، و (البيهقي، 2003م، 29/4، رقم الحديث: 6832).

4- قال محمود أبو ريّة بعد أن ذكر بعض الأحاديث التي زعم أنها متعارضة: (ومن أجل ذلك نرجح أن الحديث الصحيح الذي يتفق مع روح الرسالة المحمدية هو حديث: (مثل أمتي مثل المطر لا يدري أوله خير أم آخره)). (أبو رية، 1999م، ص254). والحديث رواه أحمد وحسنه شعيب الأرناؤوط: . (ابن حنبل، 2001م، 334/19، رقم الحديث: 12327).

فهذه بعض الأمثلة من تخبط هؤلاء القوم بعد أن فقدوا المصداقية وحادوا عن المنهج العلمي الرصين الذي وضعه علماء الحديث.

2- معيار الذوق.

ذهب بعض الحداثيين إلى ردّ بعض الأحاديث الصحيحة بدعوى مخالفتها للذوق، من هؤلاء المدعو (زكريا أوزون) حيث قال: (أما الأحاديث التي تعارض العلم والمنطق والذوق السليم فنتركها دون حرج). (أوزون، 2004م، ص27).
ولذلك ردّ الحديث المرفوع (إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ طَعَامًا، فَلَا يَمْسَحْ يَدَهُ حَتَّى يَلْعَقَهَا) الذي رواه الشيخان عن ابن عباس. (البخاري، 1422م، 82/7، رقم الحديث: 5456) و(مسلم، بدون، 1605/3، رقم الحديث: 2031)

حيث قال: وهي ظاهرة تنافي الذوق السليم وتجانب الطب الوقائي، وإذا كان بعض السادة العلماء الأفاضل يرى في ذلك مظهر شكر وتقدير لنعمة الله، فإنني أرى مع كثيرين غيري مظهر تخلف وقرف واشمئزاز فيه). (أوزون، 2004م، ص147- 148).

كما ردّ حديث الذبابة، وقال: (تعارض معطيات ذلك الحديث مع نتائج وتطبيقات البحوث العلمية ومع الذوق الإنساني السليم). (أوزون، 2004م، ص147).

وحديث الذبابة هو ما رواه أَبو هُرَيْرَةَ (رضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ: «إِذَا وَقَعَ الذُّبَابُ فِي إِنَاءِ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْمِسْهُ كُلَّهُ، ثُمَّ لِيَطْرَحْهُ، فَإِنَّ فِي أَحَدِ جَنَاحَيْهِ شِفَاءً، وَفِي الآخَرِ دَاءً» رواه البخاري: (البخاري، 1422م، 140/7، رقم الحديث: 5782).

وردّ أبو ريّة الحديث الذي رواه البخاري عن أبي هريرة قال: لَقَدْ رَأَيْتُنِي وَإِنِّي لَأَخِرُّ فِيمَا بَيْنَ مِنْبَرِ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) إِلَى حُجْرَةِ عَائِشَةَ مَغْشِيًّا عَلَيَّ، فَيَجِيءُ الجَائِي فَيَضَعُ رِجْلَهُ عَلَى عُنُقِي، وَيُرَى أَنِّي مَجْنُونٌ، وَمَا بِي مِنْ جُنُونٍ مَا بِي إِلَّا الجُوعُ). (البخاري، 1422م، 104/9، رقم الحديث: (7324).

حيث قال: (فهل تراه يدع دولة بني أمية ذات السلطان العريض والأطعمة الناعمة، وينقلب إلى علي الزاهد الفقير الذي كان طعامه القديد؟ إن هذا لمماً تأباه الطباع الإنسانية، ولا يتفق مع الغرائز النفسية، اللهم إلا من عصم ربك، وقليل ما هم). (أبو رية، 1999م، ص221).

3– معيار (الرائحة).

إن من المضحك المبكي أن نجد بعض من يُسمّون بالمجددين والتنويريين والعقلانيين جعلوا من معايير ثبوت الأحاديث الرائحة، أي رائحة الحديث وذلك بشمّه فإن وجدوا فيه رائحة الحديث قبلوه وإن لم يجدوا تركوه، وإليك بعضاً من أقوالهم التي ردّوا فيها بعض الأحاديث وفق هذا المعيار:

1– ردّ محمود أبو ريّة حديث لطم موسى (عليه السلام) لملك الموت. وهو صحيح رواه الشيخان. (البخاري، 1422م، 90/2، رقم الحديث: 1339) و(مسلم، بدون، 1842/4، رقم الحديث: 2372).

حيث قال: (إن رائحة الاسرائيلية لتفوح من هذا الحديث). (أبو رية، 1999م، ص232).

وكذلك ردّ الحديث الصحيح الذي رواه البخاري عن أبي هريرة (ﷺ) إن رسول الله (ﷺ) قال: (من عادى لي ولياً فقد آذنته بالحرب....). (البخاري، 1422م، 105/8، رقم الحديث: (6502).

ثم قال: (ومن له حاسة شم الحديث يجد في هذا الحديث رائحة إسرائيلية). (أبو رية، 1999م، ص176).

وردّ عليه الشيخ عبد الرحمن المعلمي رداً جميلاً، حيث قال: (لو جاز الحكم بالرائحة لما ساغ أدنى تشكك في حكم البخاري، لأنه أعرف الناس برائحة الحديث النبوي، وبالنسبة إليه يكون أبو رّية أخْشَم فاقد الشم أو فاسده). (المعلمي، بدون، ص269).

2– يقول مُحَمَّد الجابري بعد أن ذكر ثلاثة أحاديث في البخاري ومسلم ومسند أحمد: (من السهل أن يشكك الإنسان في صحة مثل هذه الأحاديث الثلاث التي تُشَمُّ فيها رائحة السياسة، وبالنسبة لي شخصياً إن مثل هذه

الأحاديث يجب وضعها بين قوسين أعني: تجنب أخذها بعين الاعتبار). ينظر: مقال لـ(مُحَمَّد الجابري) بعنوان (في حاجة إلى الإصلاح) المنشور في مجلة مواقف، العدد (32)، ص33.

والأحاديث الثلاثة هي:

أ- الحديث الذي رواه البخاري: هو حديث عِمْرَانَ بْنَ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (خَيْرُ أُمَّتِي قَرْنِي، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ). (البخاري، 1422م، 2/5، رقم الحديث: 3650).

ب- الحديث الذي رواه مسلم: هو حديث أبي هريرة عن النبي (ﷺ) قال: (بَدَأَ الْإِسْلَامُ غَرِيبًا، وَسَيَعُودُ كَمَا بَدَأَ غَرِيبًا، فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ). (مسلم، بدون، 130/1، رقم الحديث: 232).

ت- الحديث الذي رواه الإمام أحمد: هو حديث عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَنَّةَ، أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: (بَدَأَ الْإِسْلَامُ غَرِيبًا، ثُمَّ يَعُودُ غَرِيبًا كَمَا بَدَأَ، فَطُوبَى لِلْغُرَبَاءِ...). (ابن حنبل، 2001م، 237/27، رقم الحديث: 16690).

3- يقول الدكتور أحمد شلبي بعد ردّه لأحاديث الإسراء والمعراج: (واعتقادي أن هذه القصة من الاسرائيليات التي ترمي إلى وضع موسى في موضع المعلم لمحمد، وصاحب الفضل على المسلمين، وكأنه أعرف بأمة مُحَمَّد من مُحَمَّد، وقد تسربت رائحة الاسرائيليات من الروايات المتصلة بهذا الموضوع). (أحمد شلبي، 1987م، 249/1).

وأحاديث الاسراء والمعراج رواها الشيخان: ينظر: حديث ابن عباس: (البخاري، 1422م، 116/4، 153، رقم الحديث: (3239، 3396)، و: 54/5، رقم الحديث: (3888)، و: 86/6، رقم الحديث: (4716)، و: 125/8، رقم الحديث: 6613).

وحديث أبي هريرة: (البخاري، 1422م، 152/4، 166، رقم الحديث: (3394، 3437)، و: 83/6، رقم الحديث: (4709)، و: 104/7، 108، رقم الحديث: 5576، 5603).

وحديث مالك بن صعصعة: (البخاري، 1422م، 152/4، 163، رقم الحديث: (3393 و3430)، و: 52/5، رقم الحديث: 3887).

وحديث أنس بن مالك: (البخاري، 1422م، 191/4، رقم الحديث: (3570)، و: 149/9، رقم الحديث: 7517) و (مسلم، بدون، 148/1، رقم الحديث: (262)، و:1845/4، رقم الحديث: 164، 165).

وحديث ابن عباس: (مسلم، بدون، 151/1، رقم الحديث: (267)، وحديث أبي هريرة: 1592/3، رقم الحديث: 92).

4- قال الشيخ مُحَمَّد رشيد رضا: (حديث حذيفة: أكتبوا العلم قبل ذهاب العلماء) عند ابن النجار في تاريخه ضعيف، بل يشم منه رائحة الوضع). (ابن النجار البغدادي، بدون، 180/2). وينظر مقال بعنوان (التدوين في الاسلام) المنشور في مجلة المنار، المجلد العاشر- الجزء الأول- بتاريخ (1907/3/14)، ص765.

وقال أيضاً في الأحاديث التي وردت في رفع اليدين في الركوع والقيام في الصلاة: (وإن كان كل من شم رائحة علم السنة منهم موقن بأنها ثابتة عن رسول الله ﷺ). ينظر مقال بعنوان (الهدايا والتقاريظ) المنشور في مجلة المنار، المجلد الخامس- الجزء الأول- بتاريخ (1902/4/10)، ص393.

4- معيار العين المجردة.

إن من المعايير المبتكرة عند هؤلاء القوم هو معيار العين المجردة، أي الحكم على الحديث بمجرد النظر إليه وقراءته قراءة سطحية شكلية عابرة دون التعمق والبحث والتدقيق والدراسة والتحليل الذي هو منهج أهل الحديث، وهذا ما صرّح به أحدهم وهو جمال البنا حيث قال: (وقد يصحح بعض كبار المحدثين أحاديث ظاهرة البطلان بالعين المجردة ودون حاجة إلى تحقيق أو تدقيق). (جمال البنا، بدون، ص234).

ومثّل لذلك ببعض الأحاديث التي صححها الحاكم في المستدرك، ولكنه جهل أن العلماء صرّحوا بعدم الاعتداد بتصحيحات الحاكم وذلك لتساهله لاسيما في أحكامه التي خالف فيها الآخرون.

فقد قال ابن تيمية (رحمه الله) بعد ذكره لبعض تصحيحات الحاكم لأحاديث موضوعة: (ولهذا كان أهل العلم بالحديث لا يعتمدون على مجرد تصحيح الحاكم... وليس فيمن يصحح الحديث أضعف من تصحيحه). (ابن تيمية، 2001م، 184/1).

وقال ابن القيم: (ولا يعبأ الحفاظ أطباء الحديث بتصحيح الحاكم شيئاً، ولا يرفعون به رأساً البتة، بل لا يدل تصحيحه على حسن الحديث، بل يصحح أشياء موضوعة بلا شك عند أهل العلم بالحديث، وإن كان من لا علم له بالحديث لا يعرف ذلك، فليس بمعيار على سنة رسول الله (ﷺ)، ولا يعبأ أهل الحديث به شيئاً، والحاكم نفسه يصحح أحاديث جماعة وقد أخبر في كتاب المدخل له- يقصد كتاب (المدخل إلى كتاب الإكليل: للحاكم) - أن لا يحتج بهم وأطلق الكذب على بعضهم). (ابن قيم الجوزية، 1993م، 245/1).

وقال أيضاً: (وبالجملة فتصحيح الحاكم لا يستفاد منه حسن الحديث ألبتة فضلا عن صحته). (ابن قيم الجوزية، 1993م، 276/1).

وقال الزيلعي: (وتوثيق الحاكم لا يعارض ما يثبت في الصحيح خلافه لما عرف من تساهله). (الزيلعي، 1997م، 352/1).

فهذه أقوال جملة من كبار العلماء على حكم تصحيح الحاكم النيسابوري وأنه لا يعتمد عليه فيما خالف فيه الآخرون.

ونحن لا ننكر على (جمال البنا) وأمثاله أن يجهلوا هذا لأنهم غير متخصصين في الحديث الشريف وعلومه، لكننا ننكر عليهم التدخل فيما لا يعنيهم، فكان الأولى بهم الرجوع إلى أقوال وأحكام أهل الشأن، والتمسك بها بدل التطاول والعناد، لاسيما بعد ذكره لتعليقات العلماء الآخرين على نفس الأحاديث وتصريحهم بأنها ضعيفة أو موضوعة كالإمام

الذهبي في تعليقاته على المستدرك، حيث أقرّ بأنها موضوعة، ولكن على طريقة أهل الحديث، وهذا هو الفارق بين المنهجين، فإن علماء الحديث ردّوا الأحاديث بعد البحث والدراسة والتحقيق والتدقيق، وليس بالعين المجردة ودون حاجة إلى تحقيق أو تدقيق كما هو منهج الحداثي.

ينظر: تعليقات الذهبي على المستدرك على الصحيحين المطبوع مع المستدرك: للحاكم النيسابوري: فقد قال: موضوع قبح الله من وضعه. (الحاكم النيسابوري، 1990م، 674/2، رقم الحديث: 4231).

5- معيار الشعور:

إن من أدوات النقد عند الحداثيين وتمييز الصحيح من الضعيف من الحديث هو عرض الحديث على الشعور، أي ما يشعر به الناقد أثناء قراءة الحديث من صحته أو ضعفه، بحيث يقرأ متن الحديث فإذا شعر بداخله أنه صحيح كان كذلك وإن شعر بضعفه فهو ضعيف.

يقول حسن حنفي: (هل تكفي نظريتا العقل والوجود وحدهما لإقامة العلم ؟ صحيح أن العقل هو العلم؟ والوجود هو المعلوم، ولكن العقل والوجود كليهما يظهران في الشعور، والعلم والمعلوم بعدان للشعور، ومن ثم احتاجت نظرية العلم ونظرية الوجود إلى نظرية ثالثة هي نظرية الشعور). (حسن حنفي، 1988م، 591/1).

ويقول أيضاً: (والشعور قادر على إعطاء مادة جديدة خصبة ومتجددة يقوم العقل بتحليلها... يعمل في تحليل مضمون التجارب التي يقدمها الشعور والتي تكشف عن نفس التجارب التي منها تنبثق النصوص الكلامية والدينية). (حسن حنفي، 1988م، 591/1- 592).

ويقول أيضاً: (التحليل الشعوري للموضوعات من خلال الخبرات الحية، ويكون المعلوم هو المشعور به). (حسن حنفي، 1988م، 591/1).

ويقول الشيخ مُحَمَّد الغزالي: (إنني أطيل النظر في كتب السنة معتقداً أن بها كنوزاً ثمينة من تراث النبوة، واستهدي بفطرتي في تجنب الضعيف وقبول الصحيح، وهي فطرة صقلتها التلاوة الدائمة لكتاب الله والحب الصادق لهذا الوحي المبارك والدراسة المستمرة لمناهج الفقهاء الأربعة الكبار ومن يليهم من أهل الذكر وقادة الفكر). (مُحَمَّد الغزالي- ب، بدون، ص76).

وعلى هذا المنهج قبل حديثاً ضعيفاً بل موضوعاً، حيث قال: (ومتن الحديث الذي أثبتناه تبدو عليه أنوار النبوة، ولا يضره طعن الطاعنين). (مُحَمَّد الغزالي- ب، بدون، ص142).

والحديث: هو حديث حارث الأعور: (...كِتَابُ اللهِ فِيهِ نَبَأُ مَا قَبْلَكُمْ وَخَبَرُ مَا بَعْدَكُمْ، وَحُكْمُ مَا بَيْنَكُمْ، وَهُوَ الفَصْلُ لَيْسَ بِالهَزْلِ...)، رواه الترمذي وقال: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ، لاَ نَعْرِفُهُ إِلاَّ مِنْ هَذَا الوَجْهِ وَإِسْنَادُهُ مَجْهُولٌ، وَفِي الحَارِثِ مَقَالٌ. (الترمذي، 1998م، 22/5، رقم الحديث: 2906).

والحارث بن عبد الله الأعور الهمداني، ضعفه جمهور النقاد أمثال: يحي بن معين، وأبو زرعة وأبو حاتم الرازيين، والنسائي، وقال عنه الإمام علي بن المديني، وابن أبي خيثمة: كذاب. ينظر: (المزي، 1980م، 244/5).

ويقول محمود أبو ريّة: (أتنور خلال معانيه شعاعاً من نور النبوة ولو كان خافتاً ضئيلاً، وهذا أمر أحسه بوجداني، فما كان من مثل ذلك مما يطمئن به القلب ويسلم به العقل فأنا آخذ به وأرويه وأنا مطمئن وأعتبره من بيان الرسول للكتاب العزيز). (أبو رية، 1999م، ص36).

فما أقرب هذا المنهج من منهج بعض غلاة المتصوفة الذين يرون الاعتماد على المعرفة القلبية، والعلم الباطن في التمييز بين الحق والباطل وتصحيح الحديث، أو الحكم عليه بالضعف أو بالوضع.

يقول ابن عربي: رب حديث يكون صحيحاً من طريق رواته يحصل لهذا المكاشف أنه غير صحيح لسؤاله للرسول (ﷺ) فيعلم وضعه ويترك العمل به، وإن عمل به أهل النقل لصحة طريقه، ورب حديث ترك العمل به لضعف طريقه من أجل وضاع في رواته يكون صحيحاً في نفس الأمر لسماع المكاشف له من (الروح) حين إلقائه على رسول الله (ﷺ). ينظر: (العجلوني، 2000م، 10/1).

ولا يخفى بطلان هذا المسلك، فهو قول محدث لم يعرفه سلف الأمة، وفيه إبطال لقواعد الجرح والتعديل، وهدم لمناهج المحدثين، فوق أن الكشف مضطرب لا قاعدة له ولا انضباط.

ولقد أبدع وأفاد وأجاد الإمام ابن القيم (رحمه الله) في قوله: (وَمَنْ أَحَالَكَ عَلَى غَيْرِ أَخْبَرَنَا وَحَدَّثَنَا فَقَدْ أَحَالَكَ: إِمَّا عَلَى خَيَالِ صُوفِيٍّ، أَوْ قِيَاسِ فَلْسَفِيٍّ، أَوْ رَأْيِ نَفْسِيٍّ، فَلَيْسَ بَعْدَ الْقُرْآنِ وَأَخْبَرَنَا وَحَدَّثَنَا إِلَّا شُبَهَاتُ الْمُتَكَلِّمِينَ، وَآرَاءُ الْمُنْحَرِفِينَ، وَخَيَالَاتُ الْمُتَصَوِّفِينَ، وَقِيَاسُ الْمُتَفَلْسِفِينَ، وَمَنْ فَارَقَ الدَّلِيلَ ضَلَّ عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ، وَلَا دَلِيلَ إِلَى اللَّهِ وَالْجَنَّةِ سِوَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، وَكُلُّ طَرِيقٍ لَمْ يَصْحَبْهَا دَلِيلُ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ فَهِيَ مِنْ طُرُقِ الْجَحِيمِ، وَالشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ). (ابن قيم الجوزية، 1996م، 439/2).

6- معيار البداهة:

والبداهة كما عرّفها أهل اللغة هي: أول كل شيء وما يفجأ من الأمر، وفي الفلسفة: وضوح الأفكار والقضايا بحيث تفرض نفسها على الذهن، والبداهة والابتداء وسداد الرأي عند المفاجأة والمعرفة يجدها الإنسان في نفسه من غير إعمال الفكر ولا علم بسببها. ينظر: (إبراهيم مصطفى وآخرون ، بدون، 44/1).

فقد زعم بعض الحداثيين أن هناك من الأحاديث ما يُعرف صحتها أو بطلانها بمجرد قراءتها عند أول وهلة دون الحاجة إلى إعمال الفكر والعقل والبحث والدراسة، وأنها من البديهيات والمسلمات التي لا تحتاج إلى بيان أو دليل، لذا نجدهم يقبلون من الأحاديث ما يوافق هواهم وآرائهم ومذهبهم وإن كانت هي مردودة ضعيفة عند أهل الحديث، وكذلك يردّون أحاديث صحيحة عندهم بنفس الغرض.

ومن هؤلاء مثلاً محمود أبو رّية حيث يقول: (ومن الأحاديث ما تقضي البداهة بصدقه كحديث: (لا تكتبوا عني شيئاً غير القرآن)). (أبو رية، 1999م، ص36). والحديث رواه مسلم: (مسلم، بدون، 2298/4، رقم 3004).

وقبوله للحديث لم يكن لوروده في صحيح مسلم ولكن لأن هذا الحديث يوافق منهجه في التشكيك في صحة المئات بل الآلاف من الأحاديث الصحيحة الثابتة بحجة نهي النبي (ﷺ) عن كتابة الحديث في عصره، والإغفال عن الكثير من الأحاديث الصحيحة التي تثبت كتابة السنة في عهده.

كما قبلوا حديث عرض الحديث على القرآن الذي ضعفه جمهور أهل العلم كما سبق أن ذكرنا أقوالهم في المبحث الأول، وذلك لأنه يوافق مآربهم وأغراضهم في ردّ الكثير من الأحاديث الصحيحة بحجة مخالفتها للقرآن الكريم.

7– معيار حقوق الإنسان أو حقوق المرأة.

إن من الحداثيين من يرى أن الحديث يُقبل إذا وافق حقوق الإنسان ويرفض إذا خالفها، وجعلوا من ذلك معياراً لثبوت الأحاديث دون النظر والالتفات إلى سند الحديث والضوابط التي وضعها علماء الحديث، فردّوا بذلك أحاديث صحيحة بحجة مخالفتها لحقوق الإنسان أو حقوق المرأة.

يقول العفيف الأخضر: (هذا التفسير العلمي للنبوة سيساعد.. على ترشيد الخطاب الديني بتنقيته من الهذيان الديني الذي جعل المسلم غارقا حتى أذنيه من الفكر السحري، ومنتهكاً صفيقاً لحقوق الإنسان، وتنقيته من المعجزات والخوارق والقضاء والقدر المكتوب، ومن الشريعة وحدودها الدموية والجهاد بما هو قتل مقدس، وكل ما يتحدى قوانين العقل وقوانين الطبيعة وقيم حقوق الإنسان). (العفيف الأخضر، 2014م، ص12).

ويقول زكريا أوزون في معرض ردّه لجملة من الأحاديث الصحيحة المتعلقة بالمرأة التي رواها الإمام البخاري: (وسترى الأخت المسلمة من خلال ما سيتم عرضه من أحاديث– وهي غيض من فيض– أنها مسلوبة الحقوق ومهمشة ومستبعدة في معظم الأحيان عن القضايا الأساسية والأمور الهامة). (أوزون، 2004م، ص114).

ويقول جمال البنا: (نحن نتوقف أمام كثير من الأحاديث التي جاءت عن المرأة بدءاً من خلقها من ضلع أعوج حتى حجابها حتى لا تظهر إلا عيناً واحده). (جمال البنا، بدون، 252/2).

الخاتمة

في ختام هذا البحث قد خرجنا بنتائج علمية، وهي كالآتي:-

1- إن الذي ينظر إلى المعايير التي اعتمدها الحداثيون في أحكامهم على الأحاديث يجدها على نوعين:
الأول: معايير موافقة لمعايير المحدثين مثل: موافقة الحديث لنصوص القرآن الكريم أو السنة الصحيحة أو مقتضى العقل أو المبادئ العامة للشريعة أو الحقائق العلمية أو الحس والمشاهدة وغيرها.

والثاني: معايير جديدة مبتكرة مخالفة لمنهج المحدثين لم يُعرف عند علماء الحديث.

2- إن مفهوم عرض الحديث على القرآن عند الحداثيين يقضي إلى اخضاع كل حديث لميزان القرآن، فإن كان فيه مناقضة قليلة أو كثيرة رفضوه، وهذا هو الفارق بينهم وبين أهل العلم ممن قالوا بوجوب اللجوء إلى الجمع والتوفيق بين المتعارضين إن كان ممكناً وأن إعمال الدليلين أولى من إهمال أحدهما.

3- ذهب الحداثيون إلى عرض الحديث على العقل المجرد، فما وافقه قُبل ولو كان ضعيفاً أو موضوعاً، وما لم يوافقه رُدّ ولو كان صحيحاً ثابتاً، ورُفضَ ولو كان التأويل والجمع والتوفيق ممكناً، بخلاف منهج المحدثين الذي يقضي إلى البحث عن تأويل مقبول ومستساغ للحديث بعد ثبوت صحته.

4- ذهب فريق من الحداثيين إلى الدعوة إلى عرض الأحاديث على معطيات الواقع المعاش وعلى الحياة الاجتماعية، فما كان منها موافقاً لها كان في عداد المقبول وما لم يوافقه كان الرفض مآله، بخلاف نظرة علماء المسلمين اللذين يرون أن النص جاء ليصنع واقعاً جديداً، فالنص أساس الواقع في الإسلام وليس العكس.

5- ابتكر الحداثيون معايير جديدة للحكم على الأحاديث وفقها، ذكرنا بعضاً منها في أثناء البحث، وهي (معيار روح الاسلام، والذوق، ورائحة الحديث، والعين المجردة، والشعور، والبداهة، وحقوق الانسان أو حقوق المرأة) وهذه المعايير لم تعرف عند أهل الحديث ونقاده.

6- إن منهج الحداثي هو الاقتصار على متن الحديث ولفظه فقط في الحكم عليه ثبوتاً أو رفضاً دون الالتفاف إلى سند الحديث وإلى رواته وإلى طريقة وصوله إلينا، بخلاف منهج المحدثين الذين شملت دراساتهم للحديث السند والمتن.

7- يختلف منهج الحداثيين عن منهج المحدثين في إصدارهم الأحكام العامة والمطلقة على مجموعة كبيرة من الأحاديث دون التحقق من ثبوتها على حدة، أي أنهم لم يدروسوا الأحاديث منفردة، بخلاف منهج المحدثين الذي يستند على دراسة كل حديث بمفرده، بل دراسة كل طريق ورواية على حدة من بين الروايات والأسانيد المتعددة للحديث الواحد.

8- يظهر ضعف منهج الحداثيين في ثبوت الأحاديث في تسرعهم في الحكم وردّهم للأحاديث بأدنى شبهة، بخلاف منهج علماء الحديث الذي يتصف بالدقة العلمية والتروي والتثبت والتحري الشديد، والبحث عن تأويل مقبول، واتباع منهج الجمع والتوفيق بين النصوص المتعارضة.

9- إن الفارق بين الحداثي وأهل الحديث، أن الحداثي يأخذ الحديث ويقبله أو يرده على حسب فهمه الظاهر والسطحي للحديث دون أي اعتبار إلى كلام العلماء وشرّاح الحديث لتأويل الحديث.

10- إن من المفارقات الجوهرية بين منهج الحداثيين في تعاملهم مع الأحاديث ومنهج المحدثين هي السطحية والفهم الظاهري والشكلي البسيط عند الحداثيين بخلاف نظرة أولوا العلم من أصحاب الشأن التي تميزت بالدقة العالية والدراسة الشاملة العميقة والتحقيق العلمي والتحري الشديد.

11- إن غياب الموضوعية في البحث العلمي عند الحداثيين جعلهم يحيدون عن جادة الصواب، ويقعوا في أخطاء علمية ومنهجية خطيرة، لأن هؤلاء ينطلقون أساساً من قناعات مسبقة، فما وافقها من الأحاديث قبلوها، وما خالفها رفضوها.

12- إن الحداثيين الذين اعتمدوا على معايير ابتدعوها دون مراعاة لضوابط المحدثين جعلها غير منضبطة، ولذلك كانت النتائج التي توصّلوا إليها خاطئة تمثلت بردّ المئات بل الآلاف من الأحاديث التي صححها علماء الحديث.

13- إن الذي يبحث عن الذين ينتمون إلى المدرسة الحداثية المعاصرة يجد أن أغلبهم غير متخصصين في الحديث الشريف وعلومه، فكان منهم الطبيب والمهندس والزراعي والكاتب وغيرهم، فكان ذلك السبب الرئيسي لما توصلوا إليه من نتائج سيئة خطيرة خالفوا فيها الأمة سلفاً وخلفاً.

المصادر والمراجع

بعد القرآن الكريم:

1. إبراهيم مصطفى وآخرون: الطبعة: بدون، المعجم الوسيط: (إبراهيم مصطفى- أحمد الزيات- حامد عبد القادر- محمد النجار)، مجمع اللغة العربية بالقاهرة- الناشر: دار الدعوة.
2. ابن الجوزي: الطبعة الأولى: (جـ 1، 2: 1386هـ - 1966م)، و (جـ 3: 1388هـ- 1968م)، الموضوعات: ضبط وتقديم وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة.
3. ابن النجار البغدادي: الطبعة: بدون، ذيل تاريخ بغداد: ابن النجار البغدادي، دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان.
4. ابن تيمية- الحراني: الطبعة الثانية: (1411هـ- 1991م)، درء تعارض العقل والنقل: تحقيق: الدكتور محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المملكة العربية السعودية.

5. ابن تيمية: الطبعة الأولى: (1422هـ - 2001م)، قاعدة جليلة في التوسل والوسيلة: المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، مكتبة الفرقان- عجمان.
6. ابن حبان- مُحَمَّد بن حبان أبو حاتم التميمي البستي: الطبعة الثانية: (1414هـ- 1993م)، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان: تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة- بيروت.
7. ابن حجر العسقلاني: الطبعة الأولى: (1416هـ- 1995م)، التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير: تحقيق: أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب، مؤسسة قرطبة — مصر.
8. ابن حجر العسقلاني: الطبعة: (1379هـ)، فتح الباري شرح صحيح البخاري: رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار المعرفة- بيروت.
9. ابن حنبل: الطبعة الأولى: (1421 هـ- 2001م)، مسند الإمام أحمد بن حنبل: المحقق: شعيب الأرناؤوط - عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة.
10. ابن عراق الكناني: الطبعة الأولى: (1399هـ)، تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة: المحقق: عبد الوهاب عبد اللطيف, عبد الله مُحَمَّد الصديق الغماري، دار الكتب العلمية- بيروت.
11. ابن قيم الجوزية: الطبعة الأولى: (1408هـ)، الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة: علي بن مُحَمَّد الدخيل الله، دار العاصمة، الرياض، المملكة العربية السعودية.
12. ابن قيم الجوزية: الطبعة الأولى: (1414هـ- 1993م)، الفروسية: المحقق: مشهور بن حسن بن محمود بن سلمان، دار الأندلس- السعودية- حائل.
13. ابن قيم الجوزية: الطبعة الأولى: (1423هـ): إعلام الموقعين عن رب العالمين: لابن قيم الجوزية، دار ابن الجوزي- السعودية.
14. ابن قيم الجوزية: الطبعة الأولى: (1428هـ)، الطرق الحكمية في السياسة الشرعية: المحقق: نايف بن أحمد الحمد، دار عالم الفوائد- مكة المكرمة.
15. ابن قيم الجوزية: الطبعة الثالثة: (1416هـ- 1996م)، مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين: المحقق: مُحَمَّد المعتصم بالله البغدادي، دار الكتاب العربي- بيروت.
16. ابن ماجه : الطبعة: بدون، سنن ابن ماجه: ابن ماجة القزويني، تحقيق: مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية- فيصل عيسى البابي الحلبي.
17. أبو داود- سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني: الطبعة الأولى: (1430هـ- 2009م)، سنن أبي داود: أبو داود سليمان بن الأشعث السِّجِسْتاني، المحقق: شعَيب الأرناؤوط- محَمَّد كامِل قره بللي، دار الرسالة العالمية.
18. أبو رية- محمود: الطبعة الثانية: (1420هـ- 1999م): أضواء على السنة المحمدية: مؤسسة أنصاريان- قم- إيران.
19. أبو يعلى- القاضي أبو يعلى ابن الفراء: الطبعة الثانية: (1410هـ- 1990م)، العدة في أصول الفقه: حققه وعلق عليه وخرج نصه : د أحمد بن علي بن سير المباركي.
20. أحمد أمين: الطبعة الأولى: (1430هـ- 2009م)، ظهر الاسلام: شركة نوابغ الفكر- القاهرة.
21. أحمد أمين: الطبعة: بدون، ضحى الإسلام: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة- مصر.
22. أحمد أمين: الطبعة: بدون، فجر الاسلام: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة- مصر.
23. أحمد شلبي: الطبعة الثانية عشرة (1987م)، موسوعة التاريخ الاسلامي والحضارة الاسلامية: مكتبة النهضة المصرية- القاهرة.

24. اسلامبولي- سامر: الطبعة (2015م)، تحرير العقل من النقل وقراءة نقدية لمجموعة من أحاديث البخاري ومسلم: مصر- القاهرة.

25. الألباني: الطبعة الأولى: (1412 هـ- 1992م)، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة: الألباني، دار المعارف، الرياض- المملكة العربية السعودية،.

26. الألباني: الطبعة الأولى: (جـ 1 - 4: (1415هـ- 1995م)، (جـ 6: (1416هـ- 1996م)، (جـ 7: (1422هـ- 2002م)، سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها: الألباني، مكتبة المعارف- الرياض.

27. أنور الجندي: الطبعة: بدون، المؤامرة على الاسلام: دار الاعتصام- مصر.

28. أوزون- زكريا أوزون: الطبعة الأولى: (2004م)، جناية البخاري إنقاذ الأمة من إمام المحدثين: زكريا أوزون، رياض الريس للكتب والنشر.

29. البخاري- مُحَمَّد بن إسماعيل البخاري الجعفي: الطبعة الأولى: (1422هـ)، صحيح البخاري: المحقق: مُحَمَّد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي).

30. البيهقي- أبو بكر: الطبعة الأولى: (1405هـ)، دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة: دار الكتب العلمية- بيروت.

31. البيهقي- أبو بكر: الطبعة الثالثة: (1424هـ- 2003م)، السنن الكبرى: أبو بكر البيهقي، المحقق: مُحَمَّد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

32. الترمذي- مُحَمَّد بن عيسى: الطبعة: سنة (1998م)، سنن الترمذي- الجامع الكبير: مُحَمَّد بن عيسى الترمذي، المحقق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي- بيروت.

33. الجديع - عبد الله بن يوسف: الطبعة الثانية: (1525هـ- 2004م)، تحرير علوم الحديث: مؤسسة الريان- بيروت- لبنان.

34. جمال البنا: الطبعة: بدون، السنة ودورها في الفقه الجديد: جمال البنا: دار الفكر الاسلامي- القاهرة.

35. الحارث فخري- د. الحارث فخري عيسى عبد الله، الطبعة الأولى: (1434هـ- 2013م)، الحداثة وموقفها من السنة: دار السلام- مصر.

36. الحاكم النيسابوري: الطبعة الأولى: (1411هـ- 1990م)، المستدرك على الصحيحين: تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية- بيروت.

37. حسن حنفي: الطبعة الأولى: (1988م)، من العقيدة إلى الثورة: حسن حنفي، دار التنوير- بيروت- لبنان.

38. خادم حسين إلهي: الطبعة الثانية: (1421هـ- 2000م)، القرآنيون وشبهاتهم حول السنة: مكتبة الصديق- الطائف- السعودية.

39. الدارقطني- علي بن عمر: الطبعة الأولى: (1424هـ - 2004م)، سنن الدارقطني: حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الارناؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان.

40. الزيلعي: الطبعة الأولى: (1418هـ-1997م)، نصب الراية لأحاديث الهداية: المحقق: مُحَمَّد عوامة، مؤسسة الريان- بيروت- لبنان- دار القبلة للثقافة الإسلامية- جدة – السعودية.

41. السالوس- علي أحمد السالوس: الطبعة الأولى: (1408هـ- 1987م)، قصة الهجوم على السنة: علي أحمد السالوس، دار السلام.

42. سعيد بن صالح الرقيب: الطبعة (2011م)، منهج المدرسة العقلانية الحديثة في دراسة الأحاديث المشكلة: بحث مقدم للمشاركة في مؤتمر السنة النبوية الدولي (مسند)، بجامعة ملايا- ماليزيا- خلال الفترة (12-2011/7/13م).

43. سليمان المصري النابلسي: الطبعة: بدون، المنطلقات الفكرية والعقدية عند الحداثيين للطعن في الصحيحين: بحث منشور على الشبكة الالكترونية (الانترنيت).

44. السيوطي: الطبعة الأولى: (1417هـ 1996م)، اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة: المحقق: صلاح بن مُحَمَّد بن عويضة، دار الكتب العلمية- بيروت.

45. السيوطي: الطبعة الثالثة: (1409هـ-1989م)، مفتاح الجنة في الاحتجاج بالسنة: الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة.

46. الشافعي: الطبعة الأولى: (1358هـ-1940م)، الرسالة: للإمام الشافعي، المحقق: أحمد شاكر، مكتبه الحلبي، مصر.
47. الطبراني: الطبعة: بدون، المعجم الكبير: المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية- القاهرة، الطبعة الثانية.
48. عبد الموجود- د. عبد الموجود محمد عبد اللطيف: الطبعة: بدون، السنة النبوية بين دعاة الفتنة وأدعياء العلم: مكتبة الإيمان- مطابع الدار الهندسية- القاهرة.
49. العجلوني: الطبعة الأولى: (1420هـ- 2000م)، كشف الخفاء ومزيل الإلباس: المكتبة العصرية، تحقيق: عبد الحميد بن أحمد بن يوسف بن هنداوي.
50. العظيم آبادي: الطبعة الثانية: (1415هـ)، عون المعبود شرح سنن أبي داود: دار الكتب العلمية- بيروت.
51. العفيف الأخضر: الطبعة الأولى: (2014م)، من محمد الإيمان إلى محمد التأريخ: مكتبة بغداد- منشورات الجمل.
52. عماد الشربيني: الطبعة الثانية (1429هـ- 2008م)، السنة النبوية في كتابات أعداء الإسلام مناقشتها والرد عليها: دار اليقين- مصر.
53. القرضاوي: الطبعة: بدون، كيف نتعامل مع السنة: دار احسان- طهران- إيران.
54. لطفي الزغير- د. لطفي بن محمد الزغير: الطبعة الأولى: (1428هـ- 2008م)، التعارض في الحديث: مكتبة العبيكان.
55. مجلة مواقف- العدد (23)، دار النشر المغربية.
56. محمد الغزالي: الطبعة: بدون، هذا ديننا: دار الثقافة – قطر – الدوحة.
57. محمد الغزالي: الطبعة: بدون، السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث، دار الشروق.
58. محمد طاهر حكيم: السنة الثانية: (1402هـ)، ربيع الأول: العدد (12)، السنة في مواجهة الأباطيل: المنشور في مجلة دعوة الحق.
59. محمد عجاج الخطيب: الطبعة الأولى: (1430هـ- 2009م)، السنة النبوية- مكانتها، حفظها وتدوينها، تفنيد بعض الشبهات حولها: دار الفكر- دمشق.
60. محمد مزروعة: الطبعة الأولى: (1421هـ): شبهات القرآنيين حول السنة النبوية: محمود بن محمد مزروعة، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.
61. المزي: الطبعة الأولى: (1400هـ- 1980م)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال: المحقق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة- بيروت.
62. مسلم- مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري: الطبعة: بدون، صحيح مسلم: المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي- بيروت.
63. المعلمي- عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني: الطبعة: بدون، الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة المحمدية من الزلل والتضليل والمجازفة:: تحقيق: علي بن محمد العمران، دار عالم الفوائد- مطبوعات مجمع الفقه الاسلامي- جدة.
64. نبيل بلهي: الطبعة: بدون، نقد متون مرويات وأثره في توثيق السيرة النبوية الصحيحة: مقدم إلى المؤتمر العالمي الثاني للباحثين في السيرة النبوية.
65. نصر حامد أبو زيد: الطبعة الثالثة: (2004م)، دوائر الخوف قراءة في خطاب المرأة: المركز الثقافي العربي- بيروت.
66. الهيثمي: الطبعة: (1414هـ- 1994م)، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد: المحقق: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة.
67. هيكل- محمد حسين هيكل: الطبعة: بدون، حياة محمد: دار المعارف- القاهرة، الطبعة الرابعة عشر.